

الفديو 3: تدابير التخفيف من حدة النزاع

ما هي تدابير التخفيف من حدة النزاع؟

تدابير التخفيف من حدة النزاع هي ترتيبات تحدث بين المدنيين والجهات الفاعلة المسلحة من أجل الحد من عنف النزاع أو إدارته أو تكييفه لتحسين أوضاع المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع.

المدنيون هم الضحايا الرئيسيين لعنف النزاع. غالبًا ما لا يستطيع المدنيون الذين يعيشون أو يعملون بالقرب من العنف المستمر القيام بالمهام اليومية الأساسية، مثل الذهاب إلى السوق أو أخذ أطفالهم إلى المدرسة. على المدى الطويل، يمكن أن يجعل النزاع الحياة مستحيلة للمدنيين.

لتحسين هذا الوضع، يحاول القادة المحليون أو ممثلو المجتمع المدني أو الأفراد المدنيون في كثير من الأحيان التفاوض على ترتيبات مع الجهات المسلحة لتخفيف حدة العنف بطرق محدودة. تسعى هذه الترتيبات التي تم التفاوض عليها محليًا، إلى تمكين المجتمعات المحلية المدنية للعمل بشكل أكثر أمانًا وحرية في بيئة النزاع.

كثيرا ما تركز إجراءات التخفيف من حدة النزاع هذه على الوصول إلى المناطق ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى أماكن العبادة الدينية وتمكين الأطفال من الذهاب إلى المدارس وضمان القدرة على الوصول إلى العيادات الصحية وفتح الطرق للسماح بالوصول إلى المجتمعات المحلية الأخرى وتأمين الوصول إلى طرق التجارة والأسواق المحلية.

نذكر على سبيل المثال أنه في أفغانستان، تمكن العديد من الحكماء المحليين وجماعات المجتمع المدني من التفاوض بشأن الترتيبات مع طالبان للحصول على ممر آمن عبر مناطق معينة والحد من العنف أثناء موسم الحصاد وإعادة فتح المتاجر والشركات الأساسية.

لماذا توافق الجهات المسلحة على تخفيف حدة العنف؟

من المستبعد جدًا أن توافق الجهات الفاعلة المسلحة على أي شكل من أشكال تدابير التخفيف من حدة النزاع التي تعرقل أو توقف حملتها العسكرية.

لكن الجهات المسلحة تعتمد أيضًا على الدعم (الضمني على الأقل) المُقدم من المدنيين المحليين الذين يعتمدون عليهم على الأرجح للحصول على الموارد المادية والمعلومات. لذا، يكون من الأصعب بالنسبة للفاعل المسلح الانخراط في النزاع المسلح في وجود سكان مدنيين غير مستعدين لاستضافته.

وتبعاً لذلك، تكون الجهات المسلحة على استعداد في بعض الأحيان للاتفاق على اتخاذ إجراءات محلية تُخفف من حدة النزاع بهدف تحسين أوضاع المدنيين المحليين، وبالتالي تحسين العلاقات مع المدنيين المحليين مع ضمان عدم تقويض جهودهم الحربية.

تتكون الجماعات المسلحة في كثير من الحالات من أفراد ينتمون إلى المجتمعات المحلية مما يوفر حوافز إضافية للجماعة لاتخاذ خطوات من أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع السكان المحليين.

يتم الاتفاق على الترتيبات في غالب الأحيان بين القادة المحليين أو الأفراد المؤثرين في حين لا تشمل القيادة المركزية للجهات المسلحة. يعتمد نجاح هذه الاتفاقات في كثير من المناسبات على فصلها عن الديناميكيات الوطنية الأوسع والقيادة المركزية.

وبناءً على ذلك، عادة ما تكون هذه الترتيبات غير رسمية ومن غير المرجح أن يتم صياغتها بنص وقد تخضع للتغيير أو إعادة التفاوض في حالة تغيير الأفراد، أو تحول الوضع العسكري على ساحة المعركة. عادة ما تكون هذه الاتفاقات مستقلة ولا ترتبط بتدابير أخرى للتخفيف من النزاع في مكان آخر.

كيف تتناسب تدابير التخفيف من حدة النزاع مع عملية السلام؟

لا تؤثر إجراءات التخفيف من حدة النزاع بشكل مباشر على عملية السلام. فهي ترتيبات محلية تشمل الجهات الفاعلة المحلية ولا تظهر بالضرورة في النقاشات التي تُعقد على المستوى الوطني.

إلا أنه يوجد احتمال بأن تُشكل هذه الإجراءات مدخلاً يمكن أن تتطور العملية على أساس. بعبارة أخرى، إذا تمكنت الجهات المسلحة من تطوير علاقات عمل وبناء الثقة مع المدنيين ومجموعات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا محلية محدودة، فمن الممكن أن تتطور مفاوضات أكثر شمولاً. في الفلبين على سبيل المثال، أقامت العديد من مبادرات المجتمع المدني الشعبية المحلية روابط بين الجماعات مما مكنها من بناء قنوات اتصال وعلاقات موثوقة مع الجهات المسلحة، والتي وفرت لاحقاً أساساً بُنيت عليها عملية السلام الأوسع.

ومع ذلك، بالرغم من أنه قد لا يكون لإجراءات التخفيف من حدة النزاع تأثير قوي على عملية السلام، فإنها لا تزال تُكتسب أهمية سلامة وعافية المدنيين في العديد من النزاعات العنيفة. كما تعد من الوظائف المهمة التي يؤديها المدنيون والمجتمع المدني أثناء النزاع.

سنركز في الشريط التالي على القيود المفروضة على الأعمال العدائية.